

هذه الصفحة تقدم اضاءة للقارئ، العراقي من الصحافة العالمية ولا تعبر المقالات الواردة فيها بالضرورة عن رأي ()

طبق الاصل



من أعمال الراحل مؤيد نعمة

حماية لتوازن السوق الاقتصادية العالمية أوروبا تلعب دور الوسيط بين الولايات المتحدة والصين

بقلم / أريك لوبوشيه
ترجمة / المدقا

دون شك، لا يمكن تجنب الانتباه الى طموح الصين وسائلها الجديدة الحيوية للدخول في لعبة الموازنة الدولية والتي تندرج ضمنها زيارة الرئيس هوجينيتاو الى الولايات المتحدة مؤخراً حيث واجه اربعة تساؤلات مهمة، اولها لأولئك المدافعين عن حقوق الانسان ويأتي بعدهم المنتشرون على ارضفة البنتاغون حيث يثار قلق كبير حول سياسة التوسع الاقليمي العسكري للصين.. يضاف الى ذلك جماعة رجال الاعمال التي تتهم الصين بكل انواع الخداع واخيراً اعضاء البرلمان ومجلس الشيوخ الذين يفكرون في كل تلك الامور مجتمعة..

بمواجهة كل ذلك، اجاب الرئيس الصيني بان لديه ما يكفي من المتاعب بحيث لا يمتلك الوقت او الفرصة لمنافسة او الاعتراض على التفوق الأمريكي... وقال ان كل ما يشغله حالياً هو شراء القمح وطائرات البوينغ واعد خلال تناوله العشاء مع بيل غيتس باحترام حق العمل رغم تأكيده على وجود "تضارب في الآراء" بين البلدين وبان على الغرب ان يعي ذلك!!

هنا يبرز سؤال في الولايات المتحدة عما سيمكن عمله مع الصين وما السبيل الى تجنب حدوث توتر او صدام معها وتبرز الحاجة الى عدم خوض جدل او مناقشات قد تفضي الى حدوث صراع القرن الحادي والعشرين. بين "العقاب" و"التنين"، فقد ولى زمن البراغماتية المفتوحة في عام 1977 ثم فترة حكم كلينتون التي استمتع فيها الامريكان بمشاهدة الصين الحمراء وهي تنضم الى معسكر اقتصاد السوق، ذلك ان ملياراً 300 مليون نسمة دخلوا حالياً في اللعبة الدولية وقلبوا جميع الموازين وصار بإمكان الصين ان تجتذب جميع المستخدمين الصناعيين وتضغط على الاجور العالمية وتشعل فتيل أزمة النفط والمواد الاولية، كما ان الصين تصدر بضائعها حالياً الى كل مكان وتجمد احتياطيها الاكبر في العالم وتقاوم التلوث وتطمح الى ان تشتري الشركات الغربية مشاريعها ومنتجاتها..

قد يكون ردود الفعل المعترضة على سياسة الصين فيها شيء من المبالغة لكن امريكا - كما هي عاداتها دائماً - تنظر للامور بطريقة خاصة وسابقة لاولها خاصة ان الصين استفادت من التكامل الاقتصادي الآسيوي ابتداء من البيان المتكررة وحتى الصين المحترفة وتحولت بفضل ذلك الى عملاق يمكنه منافسة الولايات المتحدة.. ويبرز التوازن الجديد بين الندين عبر قيام الصين بشراء بضائع كبيرة من اجود كنوز امريكا وسد نقص الميزانية الامريكية اضافة الى دفع الضرائب للحفاظ على آلية عمل جميع الانظمة، فالصين تنفق حالياً على المستهلك الأمريكي ليعمل على شراء منتجاتها، لكن العجز المالي الأمريكي لن يدوم الى ما لا نهاية ولا بد ان تتوقف الصين ذات يوم عند حدود معينة.. واذن؟ فقد وجد مذهب "الحماية" أي حماية اقتصاد البلد الكثير من المؤيدين له طالما لم تحترم الصين التزاماتها الاقتصادية بعد دخولها في المنظمة العالمية للتجارة، ومارست الانفتاح على الاسواق الاجنبية والصراع ضد القرصنة العالمية.. الخ.

وتتركز سياسة الصين الاقتصادية الحالية حول سعر صرف الين، بعد ان كانت مهمة بتنشيط قدرتها على المنافسة فقط، وقد اقترح شارلز سكومير عضو مجلس الشيوخ الأمريكي فرض ضرائب على الواردات الصينية بقيمة 27,5٪ طالما لم يتم تسعير الين، بينما يطالب الصناعيون الأمريكيون بزيادتها الى حد 40٪..

اما معارضة مبدأ الحماية فيطالبون بتطبيق الديمقراطية وعدم التوازن الحاصل حالياً الى انتشار المواطن الصيني كما يقول جاش مستران من حوض الباسفيك في الوكالة المالية لواشنطن.. وترى الصين ان رغباتها بتحقيق الديمقراطية قد تقودها اخيراً الى التوقف عن الاعتماد على صادراتها، طالما انها ستلتحق بالسباق التجاري للسوق وقد تتعرض الى ردود فعل مضغوط عديدة من بينها مذهب الحماية، الذي يتم تطبيقه في الولايات المتحدة.. وبالنسبة للاروبيين، فقد يكون من الافضل لهم ان يمشوا خارج هذا التنافس سيما وان صمتهم يعطي انطباعاً بانهم يودون الابتعاد عن اية مشكلة اقتصادية عالمية يمثل قطبيها الولايات المتحدة والصين، وما دام التبادل التجاري الاوروبي مع الصين اكثر توازناً والامان يحصدون مكاسب من وراء ذلك اضافة الى ضعف تأثير الحماية في اوروبا فكل ما يجري بالنسبة لهم هو امر وقتي ونسبي..

مع ذلك، يخشى المسؤولون الاوروبيون من انهيار سعر الدولار لان قيمة اليورو ما هي الا انعكاس للعلاقة بين الدولار والين ونتيجة واضحة لهما.. واذن، فعلى اوروبا ان تلعب دور الوسيط على الاقل اذا كانت تمتلك ديبلوماسية اقتصادية مالم تدفع الصين الى اعادة تسعير الين وتوزيع احتياطيها والتركيز على اقتصادها وقد يعمل الاوروبيون على تحذير امريكا من خطورة الاعتماد على قروض الصين التي ستبني مجدها المقبل على حساب نقص الميزانية الامريكية.. قد تشارك اوروبا اذن في لعبة كبرى تقود الى تهدئة التوتر المتصاعد في الخفاء لحماية اقتصادها وتوازن السوق العالمي.

عن: لوموند الفرنسية

الضم الاستراتيجي الأمريكي للطاقة

ترجمة / زينب محمد

للدول المنتجة والاخرى التي لديها رغبة في الاستقلال. ونحن نترك ان السيطرة على النفط لا تشبع فقط الحاجة الى النمو الداخلي بالنسبة للحروب الامريكية بل تصبح اداة للسيطرة المشددة على نمو المناطق المنافسة وبخاصة آسيا. وفي الحرب على افغانستان ادى النفط دوراً اساسياً وكانت الاهداف الامريكية واضحة وهي الحصول على موطئ قدم في منطقة لا تزال مواردها النفطية غير معروفة جزئياً اما مواردها من الغاز الطبيعي فهي كبيرة جداً بالإضافة الى مواجهة رغبة الصين في التوسع باتجاه آسيا وضمان امن شبكات نقل النفط من الامريكية الوطنية في هذه الايام قبول المشروع الأمريكي الخاص بانابيب النفط عبر جورجيا وحتى تركيا وليس المشروع الصيني الذي كان حتى الثالث من آب عام 2001 وكانت الرغبة الامريكية في التحرك السريع شديدة وحاسمة وذلك حرصها على تنوع امداداتها من النفط في اطار المستقبل

انتاجها ينخفض الى اقل من (١٥٪) بين عامي 1999-2000 مثلاً وان هذا الانخفاض السريع المرتبط بزيادة الطلب الداخلي يسمح بالفضل لرغبتها في الاستحواذ على حقول النفط في المنطقة المتعددة الامريكية ترفض صراحة الالتزام بـستراتيجية تنوع مصادر طاقتها ورفض بروتوكول كيوتو وكل الالتزامات الاقتصادية الوطنية في هذه المنطقة لا تزال مواردها النفطية غير معروفة جزئياً اما مواردها من الغاز الطبيعي فهي كبيرة جداً بالإضافة الى مواجهة رغبة الصين في التوسع باتجاه آسيا وضمان امن شبكات نقل النفط من الامريكية الوطنية في هذه الايام قبول المشروع الأمريكي الخاص بانابيب النفط عبر جورجيا وحتى تركيا وليس المشروع الصيني الذي كان حتى الثالث من آب عام 2001 وكانت الرغبة الامريكية في التحرك السريع شديدة وحاسمة وذلك حرصها على تنوع امداداتها من النفط في اطار المستقبل

دقيقة جداً (والتي تعتمد على مستوى اسعار البرميل التي تسمح او لا تسمح باستثمار الحقول، وعلى التقدم التقني في ذلك الوقت) الا انه يمكن اشباع الطلب العالمي كميّاً في العشرين عاماً القادمة، غير ان المشكلة الحقيقية سوف تتعلق بكلف اشباع الطلب: لان زيادة الانتاج تنطوي على استثمارات مرتفعة جداً وهنا ايضا يؤدي الشرق الاوسط دوراً مركزياً، فالاحتياطيات فيه تعد الاكبر، وفي الوقت ذاته فان كلفة الاستثمار فيه اقل. ومهما يكن الامر، فان الربط بين ارتفاع الطلب العالمي وثقل النفط البارز في النمو الاقتصادي والحقول الكثيرة والمهمة والسهلة في الشرق الاوسط يجعل من هذه المنطقة هدفاً لكل الاطماع في السنوات الثلاثين القادمة، ولهذا فان السيطرة على هذه المنطقة تمثل للولايات المتحدة الامريكية مصلحة اساسية، فالولايات المتحدة الامريكية تتمتع اكثر من ربع الاستهلاك العالمي في حين ما انفق

سويبقى النفط المصدر الاول للطاقة في الثلاثين عاماً القادمة، ليحل محله الغاز بعد نضوب الاحتياطي، وستمنح حقول الغاز الوطن العربي (والغرب بخاصة هذه المرة) وآسيا الوسطى اهمية استراتيجية كبيرة وتتفق الخبراء على تأكيد ازدياد الطلب العالمي على النفط بنسبة (50٪) خلال الاعوام العشرين القادمة، وسيكون ازدياد الطلب الآسيوي كبيراً بشكل خاص ويمثل الاستهلاك الآسيوي اليوم ثلث الاستهلاك الكلي وسوف يرتفع الى نسبة (60٪) من الاستهلاك العالمي منذ الآن حتى الثلاثين عاماً القادمة ان دخول الصين في مجال المنافسة والاستهلاك سوف يزعج الاستثمار الواسع للذهب الأسود وان الآثار البيئية والمالية لدخول الصين الحتمي في النظام العالمي هي من اهمات الشركات متعددة الجنسية وستراتيجيات القوى الاقتصادية العظمى، وعلى الرغم من عدم امكانية تحديد الاحتياطيات النفطية بطريقة

النظام الاقتصادي العالمي ويتحكم على المدى الطويل بعلاقات القوى بين الدول العظمى. فمن يستطيع ان يمارس الضغط على انتاج النفط وحركته واسعاره يستطيع توجيه الاقتصاد العالمي، وليس من قبيل الصدفة اذا ان تكون الولايات المتحدة الامريكية في قلب شبكات الهيمنة التي تضم الذهب الأسود منذ الحرب العالمية الثانية متوجه تورطها في الصراعات بالتأثير في الدول المنتجة للنفط منذ بداية القرن العشرين، وتضم منطقة الشرق الاوسط والمغرب وايران وبعض دول آسيا المسلمة لمفردها القسم الاكبر من الاحتياطيات النفطية والغازية، ما يجعل هذه المنطقة هدفاً لا بد منها للقوى العظمى، ويتركز الاحتياطي المعروف بشكل اساس في الشرق الاوسط - اذ يمثل ٢٥٪ من الاحتياطي العالمي ويمثل النفط (4٠٪) من استهلاك الطاقة الكلية في العالم اليوم

لماذا علينا ان نحب اسعار النفط المرتفعة؟

بقلم / مارتين فاندر ويغر
ترجمة / فاروق السعد

في مجال استخدام الطاقة. لقد شجعت اسعار الوقود المرتفعة صناعة السيارات على بناء سيارات هجينة منخفضة الاستهلاك و شجعت المستخدمين على شرائها. ورغم ان ذلك قد يزعجنا كمستهلكين للبنزين من ان BP وشيل قد نشرتا تقاريرهما حول فوائد ما قبل الارباح وبما يقارب 24 مليار باوند بينهما في وقت مبكر من هذا العام، الا ان ذلك يعني ايضاً انهما قادرتان على الاستثمار مجدداً في مشاريع الطاقة التي ستحافظ على جعلنا دافئين وقادرين على الحركة في المستقبل، ولدفع الحصص التي تعزز اموال التقاعد المستفدة، ولدفع مبالغ كبيرة من الضرائب الى غوردون براون (وزير المالية) - على راسها 11 مليار باوند سيقوم بجمعها هذا العام على شكل جبايات مباشرة من انتاج بحر الشمال، والسبعين بنسأ التي ياحذها على كل لتر من البنزين الذي يشتريه في الساحات الامامية. ان ما مكن وزير المالية من الادعاء - على عكس توقعات علماء الاقتصاد - وقت اعداد الميزانية بانه قد وصل الى توقعاته للميزانية للسنة الماضية قد كان الازدهار في عائدات ضرائب النفط. وبالنتيجة فقد ساعدت اسعار النفط المرتفعة على التقليل من الضرائب المرتفعة في اماكن اخرى.

الحالية، يمكن لشركات النفط ان تستغل الاحتياطيات البعيدة عن سواحل البحار في بحر الشمال، وخليج المكسيك، و ان تعيد افتتاح الابار الصغيرة المستفدة في تكساس و مناطق اخرى. تبدو اصقاع سيبيريا المتجمدة و اواسط اسيا اقل قسوة مما كان ينظر لها. وفجأة أصبحت كندا، احد اقرب حلفائنا، لاعبا كبيرا في لعبة الطاقة في القرن الواحد والعشرين، ببريارها الواسعة ذات الرمال الملبئة بالقطران في شمال البريتا. ان كل تلك المصادر من خارج الاوبك يمكن الان ان تلحق بالتيار، بقدراتها الجديدة على التصفية التي كانت الصناعة مترددة على الاستثمار فيها عندما كانت الاسعار منخفضة، وكل تلك العوامل تتحد كي تبين باننا نقع بشكل طفيف تحت رحمة كارتيل الاوبك و حالة عدم الاستقرار العنيفة التي يتعرض لها الشرق الاوسط. وفي نفس الوقت، في طرف المستهلك من المعادلة، تخلق اسعار النفط المرتفعة بيئة و سلوكا افضل من الناحية الاقتصادية. وهناك تفسير سالب واحد يبين سبب كون بريطانيا اقل مضعفا امام اسعار الطاقة مما كانت عليه الحال في السبعينات، وهو اننا خسنا الكثير من قيادات التي تشهد ارتفاعا في اسعار النفط لم تكن سيئة تماما. فقي البداية، انها تقوم بتغيير تركيبة القوى وتغير من صورة الاستثمار في الصناعة النفطية. وفي مستوى الاسعار

تبلغ اسعار النفط اليوم سبعة اضعاف ما كانت عليه في عام 1998 و، طبقاً للمتشائمين، فان عملية الصعود لم تنته بعد. و بعد ان وصلت الاسعار الى ٧٥ دولاراً للبرميل، كان هنالك الكثير من الخبراء الذين يتوقعون بان اية مواجهة قادمة مع ايران قد تدفع بالاسعار لتصل ١٢٠، او ١٥٠ دولاراً او اضعاف ذلك. ان هذا التغيير الحاد في اسعار الوقود الاساسية التي تسير الاقتصاد العالمي ينبغي، وعلى اساس الخبرات المستخلصة من السبعينيات والثمانينيات، ان يسبب فوضى في الاسواق المالية و فرغاً في المصارف على امتداد العالم. و لا بد ان يترك ذلك اثراً كبيراً على المستهلكين و خراباً لاسعار الاسهم. و لكن من الغربي - او ليس الى هذه الدرجة من الغرابة، اذا ما فكرنا عميقاً - ان الامر ليس كذلك. فالاقتصاد العالمي ينمو بمعدلات صحية. ففي بريطانيا، لم يتعاف الاقتصاد من نكسة العام الماضي فحسب، و لكن باعة المفرد قد اشاروا الى مبيعات شارع مشجعة في آذار. و الرقم الرسمي للتضخم، الذي صدر هذا الاسبوع، هو مجرد ١,8 ٪ - لان اسعار تصنيع البضائع، بما فيها الملابس والكهربائيات المستوردة من البلدان الآسيوية ذات الاجور المنخفضة، قد انخفضت بشكل درامي في الوقت الذي ارتفعت فيه

اسعار الوقود. وفي الوقت الذي تكون فيه كل تلك المصانع الصينية عطشى وبشكل متزايد الى الوقود، يوجد هنالك لغاية هذه اللحظة توازن ملائم بين العرض والطلب. وكان هنالك مشاكل واضحة في العراق و صعوبات محلية في نيجيريا و فنزويلا، و لكن ارتفاع الاسعار العالمية قد تآثرت بشكل اكبر بسبب المخاوف من حدوث عمليات اقتطاع مستقبلية قد لا تحدث، وفي نفس الوقت فان مؤشر الفايئانشال تايمز قد حافظ على مساره الذي دام ثلاثة اعوام، و لم يتذبذب الى ان وصلت اسعار النفط ذروتها الاخيرة. و بشكل عام، فان ارتفاع اسعار الوقود المربك خلال السنوات الثلاث الماضية منذ دخولنا الحرب في العراق لم يسبب لنا الا بضراً طفيفاً جداً. و هذا لا يعني بان السلم التصاعدي المستمر باتجاه نوع الاسعار ذات الثلاث مراتب التي يراهن عليها المتشائمون قد تكون غير ضارة ايضا. و لكن هنالك آراء سليمة غير متشائمة تبين سبب احتمال تراجع الاسعار في المدى المتوسط، ومن الجدير تكرار ذكر اسباب عدم كون الفترة التي تشهد ارتفاعا نسبياً في اسعار النفط لم تكن سيئة تماماً. فقي البداية، انها تقوم بتغيير تركيبة القوى وتغير من صورة الاستثمار في الصناعة النفطية. وفي مستوى الاسعار

تبلغ اسعار النفط اليوم سبعة اضعاف ما كانت عليه في عام 1998 و، طبقاً للمتشائمين، فان عملية الصعود لم تنته بعد. و بعد ان وصلت الاسعار الى ٧٥ دولاراً للبرميل، كان هنالك الكثير من الخبراء الذين يتوقعون بان اية مواجهة قادمة مع ايران قد تدفع بالاسعار لتصل ١٢٠، او ١٥٠ دولاراً او اضعاف ذلك. ان هذا التغيير الحاد في اسعار الوقود الاساسية التي تسير الاقتصاد العالمي ينبغي، وعلى اساس الخبرات المستخلصة من السبعينيات والثمانينيات، ان يسبب فوضى في الاسواق المالية و فرغاً في المصارف على امتداد العالم. و لا بد ان يترك ذلك اثراً كبيراً على المستهلكين و خراباً لاسعار الاسهم. و لكن من الغربي - او ليس الى هذه الدرجة من الغرابة، اذا ما فكرنا عميقاً - ان الامر ليس كذلك. فالاقتصاد العالمي ينمو بمعدلات صحية. ففي بريطانيا، لم يتعاف الاقتصاد من نكسة العام الماضي فحسب، و لكن باعة المفرد قد اشاروا الى مبيعات شارع مشجعة في آذار. و الرقم الرسمي للتضخم، الذي صدر هذا الاسبوع، هو مجرد ١,8 ٪ - لان اسعار تصنيع البضائع، بما فيها الملابس والكهربائيات المستوردة من البلدان الآسيوية ذات الاجور المنخفضة، قد انخفضت بشكل درامي في الوقت الذي ارتفعت فيه

عن: الديلاي تلغراف